مجلس المستشارين
فريق العدالة والتنمية

الرباط في : 09/02/2018
رقم السؤال : 864

إلى السيد وزير الداخلية

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع : سؤال كتابي حول حذف وزارة الداخلية لإعتمادات مالية مخصصة لدعم الطلبة غير الممنوحين على مستوى جهتي طنجة - تطوان - الحسيمة ودرعة – تافيلالت

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد
السيد الوزير المحترم،
أقدمت وزارة الداخلية مؤخراً، على اتخاذ قرار غير معلل، بعدم المصادقة على إعتمادات مالية خصصها كل من مجلسي جهة درعة تافيلالت وجهة طنجة تطوان الحسيمة، في مشروع ميزانية 2018، لفائدة طلبة جامعيين ينحدرون من الجهتين المذكورتين، ممن لم يستفيدوا من منح وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وذلك في إطار عقد شراكة مع قطاع التعليم العالي.
واعتبارا لكون القرار غير معلل، ولا يستند إلى أي أساس قانوني واضح، ونظرا لما للقرار من تداعيات سلبية على الآلاف من الطلبة نسائلكم السيد الوزير المحترم:

- ما هي الأسس القانونية المعتمدة في اتخاذ هذا القرار؟
- ما هي الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها لتمكين الآلاف من الطلبة من منح دراسية؟
- أي مقاربة تتعامل بها وزارة الداخلية مع الجهات، خاصة وأن مثل هذه القرارات توحي وكأن منطق التعامل مع " الجهة" يستند لمقتضيات دستور 1996 وما قبله من دساتير وليس إلى دستور 2011 الذي أعطى الجهات اختصاصات مهمة لم تترجمها الدولة بعد بشكل ملموس على أرض الواقع، رغم أن الجهة باتت على المستوى القانوني "تنظيما لا مركزيا يقوم على الجهوية المتقدمة" (المادة 3 من القانون التنظيمي 111.14).

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

صاحب السؤال

نبيل الأندلوسي